

جامعة زيان عاشور - الجلفة



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

السنة الجامعية:
2020/2019

السداسي الرابع

شعبة: مالية ومحاسبة

التاريخ: 2020/04/01

المدة: ساعة ونصف

ملخص محاضرة مقرر الاقتصاد الكلي: دراسة تحليلية لفعالية السياسة النقدية والسياسة المالية

أساتذة المقرر: د. سعاد بن مسعود/ راجي مختار

تذكير: من أجل فهم وتحليل أفضل لفعالية السياسة النقدية والمالية في ظل شروط اقتصادية يتوجب على الطالب في هذه المرحلة ، وبعد دراسة مقررات كالاقتصاد النقدي الإلمام بمفهومى السياسة النقدية، السياسة المالية، الأدوات، المجمعات النقدية وعرض النقود.

الجزء الأول:

1. المجمعات النقدية وعرض النقود: عرض النقود هو كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية، ويُشار إلى أن النقود المتداولة، كافة أشكال النقود التي يحوزها الأفراد والمؤسسات.

عرض النقود بالمعنى الضيق ويساوي: الأوراق النقدية+ نقود معدنية+ ودائع تحت الطلب	M1
M1+ أشباه النقود ويسمى بمجمع الكتلة النقدية	M2
مجمع السيولة الاقتصادية = M2+ أصول مالية	M3
مجمع القاعدة النقدية ويتكون من نقود البنك المركزي والتي تضم الذهب والعملات الأجنبية وديون الخزينة والاقتصاد	M4

2. السياسة المالية: هي مجموعة من الاجراءات والتدابير المالية التي تستعملها السلطات الحكومية، من أجل التأثير على متغيرات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال ضبط وتحصيل وتنمية مواردها المالية بكفاءة وحسن تخصيصها في مجالات الانفاق المتعددة التي تحقق أهداف اقتصادية، اجتماعية، سياسية، وأحيانا ثقافية.
3. أهداف السياسة المالية: تتعدد الأهداف السياسة المالية وذلك وفقا للاقتصاد كل دولة كما أنها تتعلق كذلك بالتوازنات الاقتصادية ويمكن حصرها في النقاط التالية:
- ✓ تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
 - ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية؛
 - ✓ تحقيق التوظيف الكامل؛
 - ✓ التوازن العام في الاقتصاد؛
 - ✓ توزيع الدخل بشكل عادل على الافراد للمجتمع.
4. أدوات السياسة المالية: تتمثل في ثلاث أدوات والمتمثلة في النفقات العامة، والايادات العامة والموازنة العامة، وتستخدم هذه الأدوات حسب طبيعة الاقتصاد بالإضافة الى الهدف المحددة من طرف الدولة وفق ما تقتضيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية.
5. السياسة النقدية: تعرف على أنها مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد، ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف.
6. الأهداف النهائية للسياسة النقدية: تتمثل في:
- ✓ تحقيق الاستقرار النقدي؛
 - ✓ ضمان قابلية صرف العملة والحفاظ على قيمتها الخارجية؛
 - ✓ تشجيع النمو الاقتصادي، والمساهمة في إنشاء أسواق مالية ونقدية متطورة، كما أن التوجه الحديث في إدارة السياسة النقدية يهدف إلى استقرار الأسعار بالإضافة إلى استقرار أسعار الصرف، والوفاء بمتطلبات القطاعات الاقتصادية واستيعاب الصدمات الناجمة عن التقلبات الاقتصادية.
7. أدوات السياسة النقدية: وتشمل أدوات مباشرة: وهي تأطير الائتمان، تحديد النسبة الدنيا للسيولة، الودائع المشروطة من أجل الاستيراد، وقيام البنك المركزي ببعض أو العمليات المصرفية وكذا سياسة الإقناع للبنوك التجارية، في حين تتوجه الاقتصاديات المتطورة إلى تطبيق الأدوات غير المباشرة أو الكمية وهي: الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة.

8. الطلب على النقود: وهو الاحتفاظ بالنقود واستعمالها لشراء السلع والخدمات ويكون الاحتفاظ بها إما على شكل سيولة أو ودائع لدى البنوك أو شراء الأسهم والسندات.
9. نظريات الطلب على النقود:

1.9 نظرية فيشر: لقد اجتهد الاقتصادي الأمريكي " فيشر " في شرح العلاقة بين كمية النقود والإنفاق الكلي على السلع والخدمات، حيث ارتكز في تحليله على فروض وأسس التحليل الكلاسيكي، وذلك لاثبات العلاقة السببية بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار، حيث سمى النظرية بالنظرية الكمية للنقود والتي كانت جوهرها أن كمية النقود المعروضة تحدد المستوى العام لأسعار، فأن أي زيادة في كمية النقود المعروضة تعمل تؤدي الى زيادة في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة ونفس الاتجاه.

ولقد صاغ فيشر هذه العلاقة في المعادلة التالية:

$$M \times V = P \times Y$$

حيث M تمثل عرض النقود V سرعة تداول النقود P المستوى العام للأسعار Y حجم الدخل

في هذا المجال يعتبر فيشر أن التيار النقدي ممثل في $M \times V$ والتيار السلعي ممثل في $P \times Y$

$M \times V$ أكبر من $P \times Y$ فالإقتصاد في حالة تضخم نقدي والعكس يمثل بالتضخم السلعي

$$M = \frac{P \cdot Y}{V}$$

وبقسمة الطرفين على P نجد

$$\frac{M}{P} = \frac{Y}{V}$$

عرض النقود أصبح متغيرة حقيقية $\frac{M}{P}$ ، والطلب على النقود M_d

$$M_d = \frac{M}{P} = \frac{Y}{V}$$

نتيجة: حسب فيشر فإن الطلب على النقود يتأثر عكسيا بسرعة تداول النقود وطرديا بحجم

الدخل

2.9 نظرية كامبردج للطلب على النقود: صاغها على النحو التالي: $\frac{M}{P} = K \times Y$

$\frac{M}{P}$ تمثل الطلب على النقود الحقيقي، Y مستوى الدخل، K معامل استعمال النقود أو الاحتفاظ بها حسب كامبردج،

3.9. نظرية فريدمان: حسب رائد ومفكر المدرسة النقدية يمثل الطلب على النقود جزء من الطلب على الثروة ويتأثر بمتغيرات متعددة هي:

✓ الثروة الكلية W : وتمثل الثروة البشرية وهي العمل L والثروة غير البشرية وهي رأس المال K

✓ نسبة الثروة غير البشرية على الثروة البشرية α :

✓ تكلفة الطلب على النقود وهي سعر الفائدة i

✓ عوامل أخرى يصعب حصرها وعموما تتعلق بميول الأفراد وسلوكهم تجاه الاحتفاظ بالنقود U ;

✓ مستوى تغير الأسعار: $\frac{\Delta p}{p}$

$$M_d = F(W; \alpha; i; U; \frac{\Delta p}{p})$$

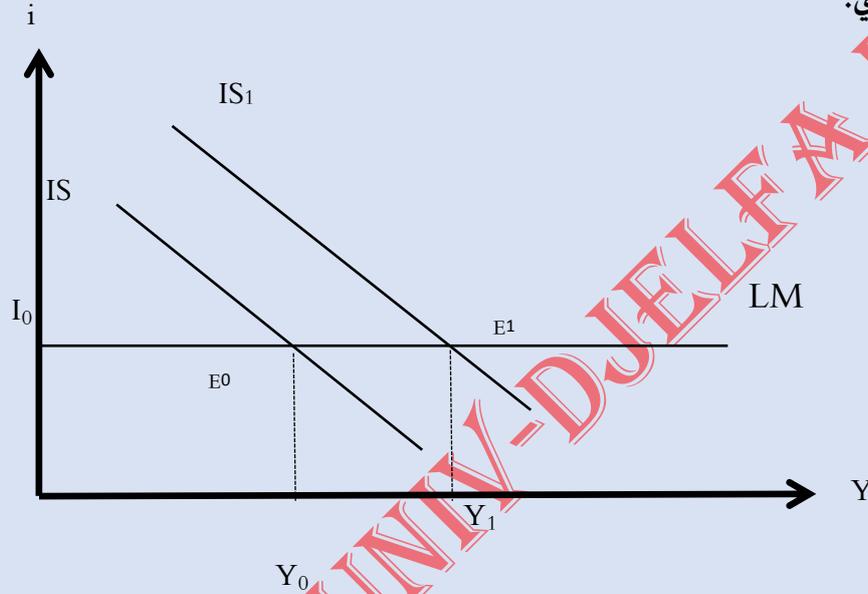
4.9 الطلب على النقود عند كينز: وقد تم التطرق لها في محاضرة سابقة عند تحديد معادلة التوازن في السوق النقدية LM.

الجزء الثاني: فعالية السياسة النقدية والجبائية حسب المدرستين الكينزية والكلاسيكية:

1. المدرسة الكينزية: أتباع المدرسة الكينزية يعتبرون أن السياسة الجبائية هي الوحيدة التي تؤدي الى تغيير الدخل، حيث عند تطبيق سياسة جبائية توسعية

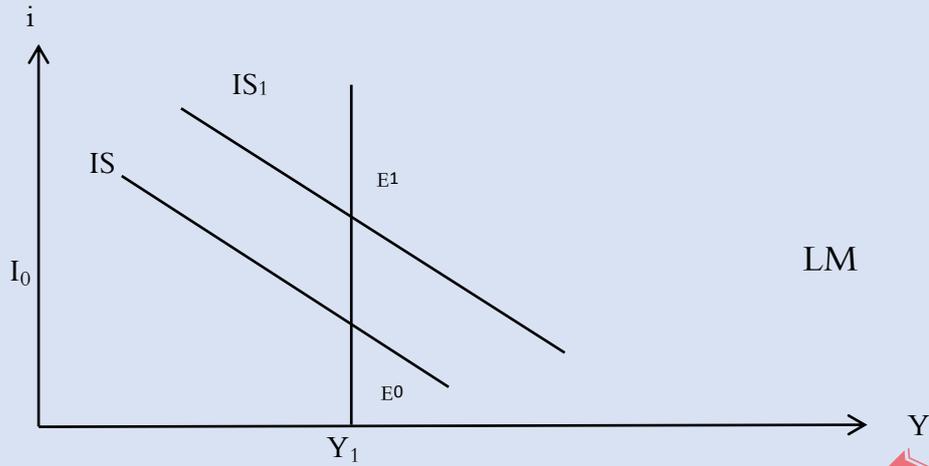
أتباع المدرسة الكينزية يقولون أن السياسة الجبائية وحدها التي تؤدي الى النمو الاقتصادي وبالتالي تسمى في هذه الحالة السياسة الجبائية الفعالة.

أما بالنسبة للسياسة النقدية فالكينزيون يقولون إنها عقيمة لا تؤدي إلى حدوث نمو اقتصادي.



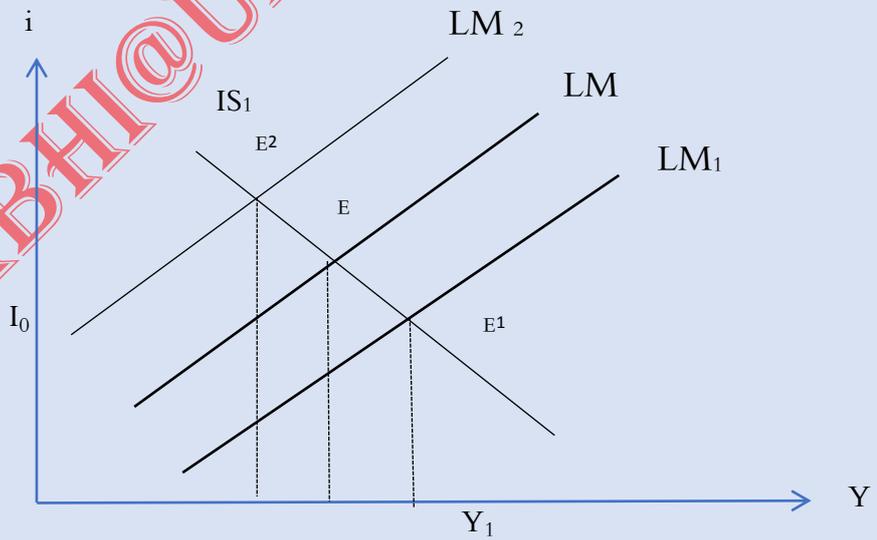
2. المدرسة الكلاسيكية: حسب المدرسة الكلاسيكية عمودي إذ طبقنا سياسة جبائية توسعية تؤدي الى انتقال IS الى اليمين.

رغم تطبيق السياسة الجبائية التوسعية يبقى الدخل ثابت. لهذا أتباع المدرسة الكلاسيكية يقولون ان السياسة الجبائية عقيمة فهي غير فعالة، ويعتبرون أن السياسة النقدية هي لوحدها التي يمكن ان تؤثر على النمو.



3. السياسة النقدية في اقتصاد مغلق:

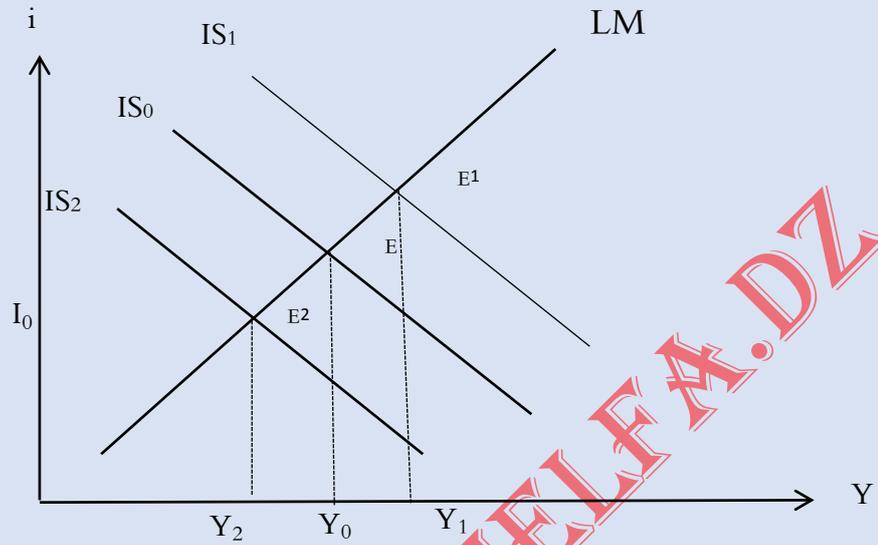
- عند زيادة عرض النقود LM ينتقل الى LM_1 معنى ذلك أن تطبيق السياسة النقدية التوسعية تؤدي الى ارتفاع الدخل وانخفاض سعر الفائدة.
- أما إذا طبقنا سياسة نقدية انكماشية ينتقل من LM الى LM_2 حيث يكون مستوى الدخل منخفض بينما سعر الفائدة يكون مرتفع.



4. السياسة الجبائية في اقتصاد مغلق:

- إذا طبقنا سياسة جبائية توسعية مثل هذا السياسة سوف تمس السوق السلعي IS_1 فان مستوى الدخل يرتفع وأسعار الفائدة أيضا.

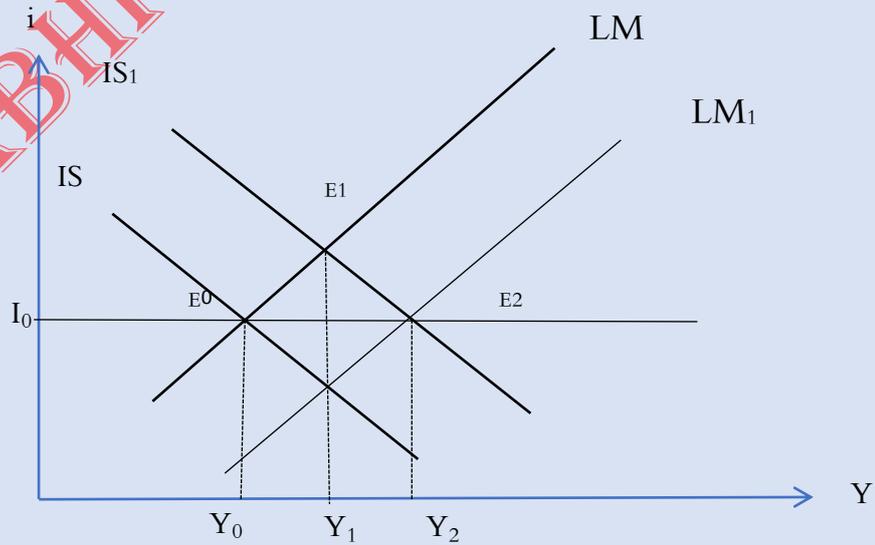
- وإذا طبقنا سياسة جبائية انكماشية السوق السلعي يتأثر فان مستوى الدخل سوف ينخفض وأسعار الفائدة أيضا.



ملاحظة: ويقول عن السياسة أنها فعالة إذ أدت إلى زيادة الدخل أو الى حدوث نمو اقتصادي

5. السياسة الجبائية في إطار سعر الصرف الثابت والحركة التامة في تنقل رؤوس الأموال:

يمثل الشكل البياني التوازن في اقتصاد مفتوح أي التوازن كل من سوق السلع والخدمات وتوازن سوق النقد وميزان المدفوعات كما هو مبين في الشكل التالي:

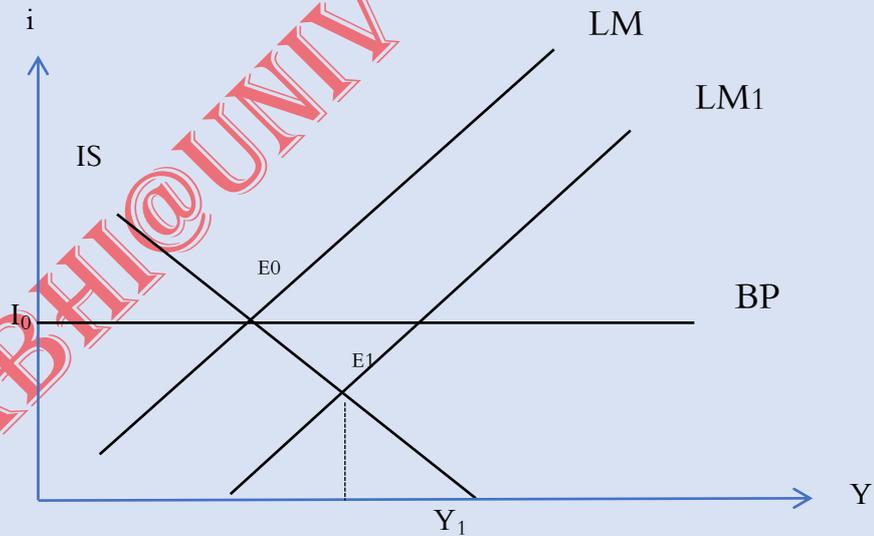


- E_0 تمثل التوازن في السوق السلعي والنقدي وفي نفس الوقت توازن في ميزان المدفوعات
- نفرض تطبيق سياسة جبائية توسعية مثل زيادة الإعانات أو زيادة النفقات أو تخفيض الضرائب، إذ نقطة التوازن تنتقل من IS إلى IS_1 ويصبح مستوى الدخل الجديد y_1 وسعر الفائدة i_1 .

- E_1 هذه النقطة تمثل التوازن في السوق السلعي والنقدي لأنها تمثل نقطة تقاطع بين IS و LM وتمثل فائض بالنسبة لميزان المدفوعات لأنها فوق BP لأن سعر الفائدة الداخلي يعتبر في E_1 وهو أكبر من i_f وهذا ما يؤدي إلى دخول رؤوس الأموال من أجل الاستثمار.
- دخول رؤوس الأموال إلى الداخل يؤثر على الكتلة النقدية أي توسع نقدي فينتقل LM إلى LM_1 أين يحدث التوازن بين السياسة النقدية والسلعية وميزان المدفوعات بمستوى دخل y_2 وسعر الفائدة مساوي لسعر الفائدة الخارجي.

✚ السياسة الجبائية في إطار سعر الصرف الثابت فعالة لأنها تؤدي إلى ارتفاع الدخل

6. السياسة النقدية في إطار سعر الصرف الثابت:



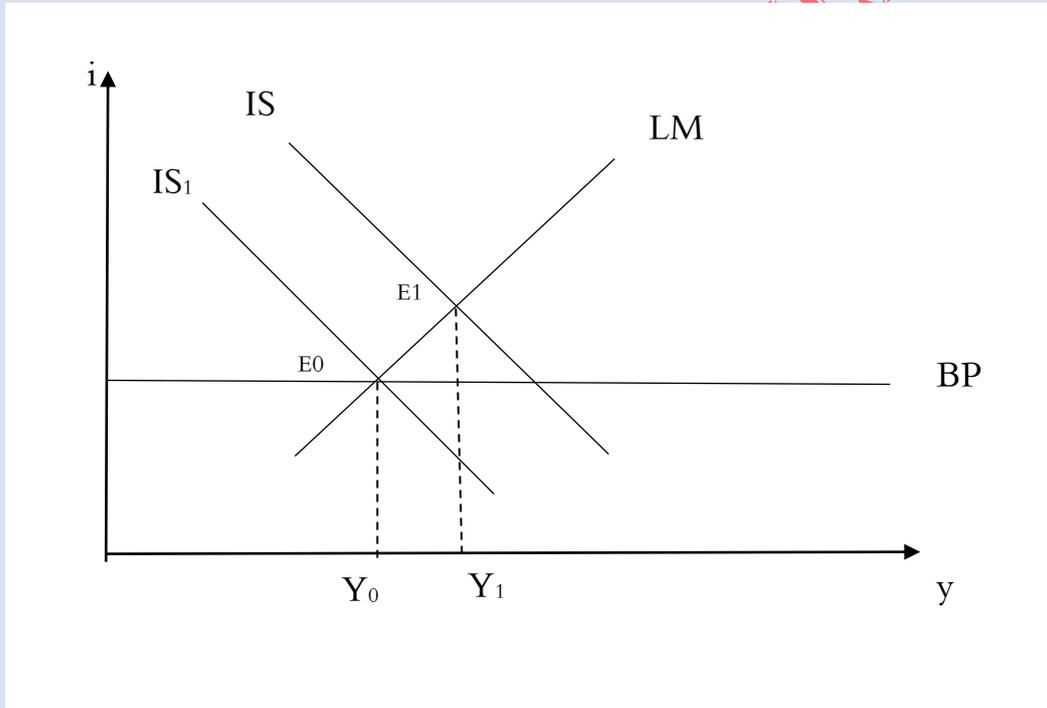
- E_0 تمثل التوازن في السوق السلعي والنقدي وفي نفس الوقت توازن في ميزان المدفوعات بمستوى دخل y_1 وسعر الفائدة مساوي لسعر الفائدة الخارجي.
- نفرض تطبيق سياسة نقدية توسعية، إذ نقطة التوازن تنتقل من LM إلى LM_1 وبالتالي نقطة التقاطع LM_1 مع IS تصبح E_1 بمستوى الدخل الجديد y_1 وسعر الفائدة i_1 .

- هذه النقطة تمثل التوازن في السوق السلعي والنقدي لأنها تمثل نقطة تقاطع بين IS و LM وتمثل عجز بالنسبة لميزان المدفوعات لأن سعر الفائدة الداخلي يعتبر في E_1 وهو أقل من سعر الفائدة الخارجي if وهذا ما يؤدي الى خروج رؤوس الأموال،
- خروج رؤوس الأموال وهذا يؤدي الى انخفاض في الكتلة النقدية فينتقل LM الى LM2 ويستمر في الرجوع الى غاية LM بمستوى دخل y_0 وسعر الفائدة داخلي مساوي لسعر الفائدة الخارجي.

➕ السياسة النقدية في إطار سعر الصرف الثابت غير فعالة لأنها لا تؤدي الى تغير في

الدخل

7. السياسة الجبائية في إطار سعر الصرف العائم والحركة التامة لتقل رؤوس الأموال



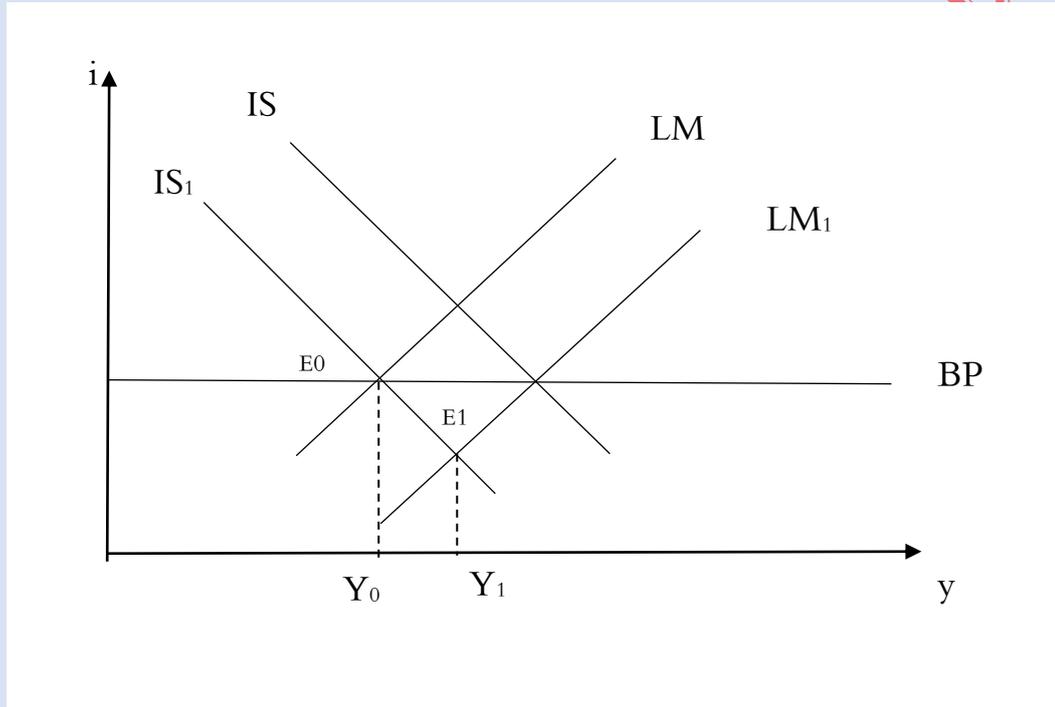
نفرس سياسة جبائية توسعية تؤدي الى انتقالن IS الى IS1 وتصبح نقطة التوازن E1 بمستوى دخل y_1 وسعر فائدة أعلى من سعر الفائدة الخارجي.

- E_1 تمثل توازن في السوق السلعي والنقدي ولكن فائض بالنسبة لميزان المدفوعات وبالتالي فسعر الفائدة الداخلي يكون أكبر من سعر الفائدة الخارجي، ومن هنا يتم دخول كبير رؤوس الأموال أي ان هناك هناك طلب كبير على رؤوس الأموال من العملة المحلية الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف وهذا ما يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف وهذا ما يؤدي الى ان الصادرات سوف تنخفض وتنخفض معها الانفاق الحكومي.

- الانخفاض من الانفاق الحكومي يؤدي الى IS بالتراجع الى الورا الى غاية الموقع الأصلي أين يتساوى سعر الفائدة الداخلي والخارجي، وهنا تتوقف حركة رؤوس الأموال بمستوى الدخل y_0 وسعر الفائدة i_1 .

✚ السياسة الجبائية في إطار سعر الصرف العائم وحرية تامة لانتقال رؤوس الأموال غير فعالة

8، السياسة النقدية في إطار سعر الصرف العائم وحرية تامة لانتقال رؤوس الاموال:



- E_0 تمثل توازن في السوق السلمي والنقدي وفي ميزان المدفوعات مستوى دخل y_0 وسعر الفائدة الداخلي يكون مساوي سعر الفائدة الخارجي.
- نفرض سياسة نقدية توسعية هذا ما يؤدي الى انتقال LM الى LM_1
- E_1 السوق السلمي والنقدي في حالة توازن وميزان المدفوعات في حالة عجز لماذا ؟
لأن سعر الفائدة الداخلي أقل من سعر الفائدة الخارجي الأمر الذي يؤدي الى خروج رؤوس الأموال وبالتالي انخفاض الطلب على العملة المحلية الأمر الذي يؤدي الى زيادة الصادرات وكما نعرف ان الصادرات عندها علاقة طردية مع الانفاق الحكومي، وعليه فانه يؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي، الذي من شأنه أن يعمل على رفع IS الى IS_1 أي الى غاية نقطة التوازن E_1 مستوى دخل y_2 وسعر الفائدة الداخلي يساوي سعر الفائدة الخارجي وهذا ما يؤدي الى توقف حركة رؤوس الأموال.

السياسة النقدية في إطار سعر الصرف العائم وحرية تامة لانتقال رؤوس الأموال
فعالة لأنها تؤدي إلى زيادة الدخل

MO.RABHI@UNIV-DJELFA.DZ